

بن جلول خالد
جدي عبد الحليم
فلول عبد القادر

جامعة قلمة

القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الانتاج الزراعي والحلول الممكنة

القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة

دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الانتاج الزراعي والحلول الممكنة

د. بن جلول خالد

د. فلول عبد القادر

د. جدي عبد الحليم

أستاذ محاضر أ

أستاذ محاضر ب

أستاذ محاضر أ

جامعة 8 ماي 1945 قلمة

جامعة 8 ماي 1945 قلمة

جامعة 8 ماي 1945 قلمة

ملخص :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة خطيرة تهدد القطاع الفلاحي في الجزائر خاصة وأنه أصبح من أهم القطاعات التي تعمل الدولة وتسعى جاهدة لجعله البديل الحقيقي لقطاع المحروقات خاصة بعدما عرفه في الآونة الأخيرة من وفرة في الانتاج وتنوع في المنتجات ودخول مناطق فلاحية جديدة في الخريطة الجغرافية الفلاحية على غرار منطقة الوادي التي أصبحت تنتج عدد كبير من المنتجات وبكميات وفيرة قابلة للتصدير للدول الأوروبية والاجنبية، هذا كله أصبح اليوم مرهون بظاهرة هجرة العمالة اليد العاملة الماهرة للعمل في القطاع وخدمة الأرض، ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على تحليل الاحصائيات والبيانات الخاصة بالظاهرة وتوصلت الدراسة الى أن هناك مشكل حقيقي يواجه القطاع راجع إلى عدة أسباب من أهمها الهجرة الريفية للسكان الارياف والقرى بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على طموحات الشباب ونظرتهم للأعمال الفلاحية وكذا ما انجر عن سياسات التمويل المصغر الذي منحتة الدولة للشباب للقيام بالمشاريع المصغرة الخاصة أدى إلى هروب الجماعي للشباب من العمل في الاراضي الفلاحية إلى إنشاء مؤسسات خاصة، إن من أهم الاقتراحات التي قدمتها هذه الدراسة لمعالجة هذه المشكلة هي مكنتة القطاع وزيادة الاعتماد على الآلة بالإضافة إلى تحسين وضعية وظروف العمال في القطاع والاستعانة بالعمالة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، اليد العاملة، الانتاج الزراعي، الاكتفاء الذاتي.

Résumé:

L'étude visait à identifier un phénomène grave qui menace le secteur agricole algérien, d'autant plus qu'il est devenu l'un des secteurs les plus importants dans lequel l'Etat travaille et cherche à en faire la véritable alternative au secteur des hydrocarbures, surtout après sa récente renommée pour son abondance de production et la diversité de ses produits. L'étude a conclu que le secteur est confronté à un réel problème pour plusieurs raisons, dont la plus importante est l'exode rural de la population rurale et des villages, en plus des changements apportés. Les aspirations des jeunes ont eu lieu sur leur point de vue du travail du paysan, ainsi que Langer des politiques de microfinance accordées par l'Etat pour les jeunes à réaliser des projets de mini-conduit à une évasion massive des jeunes de travailler dans les terres agricoles à la création d'institutions privées, L'une des suggestions les plus importantes présentées par cette étude pour résoudre ce problème est la mécanisation du secteur et le recours croissant à la machine, ainsi que l'amélioration du statut et des conditions des travailleurs dans le secteur et l'emploi de travailleurs étrangers.

Mots-clés: secteur agricole, travail, production agricole, autosuffisance.

تمهيد :

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية التي تعول عليها الدولة لتطوير اقتصادها وحمايته من التبعية الأجنبية، كون الغذاء هو السلاح الجديد الذي تشهده الدول الكبرى للضغط على الدول العاجزة عن توفير غذائها. ولقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مختلف الشعب الفلاحية، بل وتمكنت من إفتكاك الريادة في أغلبها على غرار شعب الحليب الدجاج، البيض وحتى القمح في مناسبات كثيرة، ولكن الرهانات المطروحة حاليا تستدعي تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف المسطرة وإنجاح الإستراتيجيات المبرمجة، والتي تصطدم غالبا بنقص اليد العاملة، أو هروبها من قطاع الفلاحة إلى قطاعات أخرى، وعليه يجد مجموعة كبيرة من الفلاحين مشكلة في البحث عن إلی العاملة بنوعيتها الكفئة أو حتى الهاوية لممارسة الأنشطة الفلاحية، رغم التحفيزات الكبيرة والإمكانيات المادية والتكوينية التي توفرها الدولة لتحقيق ثورة حقيقية في القطاع الفلاحي .

من هذا المنطلق تحاول دراستها هذه البحث عن الاجابة الدقيقة الاشكالية التالية:

ماهي الأسباب الحقيقية التي ادت إلى ظهور وانتشار ظاهرة هجرة العمالة للقطاع الفلاحي وماهي انعكاسات ذلك على القطاع وماهي الحلول الممكنة؟

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها ان ظاهرة هجرة العمالة للقطاع الفلاحي في الجزائر هي ظاهرة حقيقية وهناك جملة من الأسباب التي تقف وراء انتشار هذه الظاهرة.

أهمية وهدف الموضوع: تنبع أهمية الموضوع من أهمية القطاع القلاح للجزائر بالإضافة إلى خطورة هذه الظاهرة على القطاع بصفة عامة وضرورة إيجاد الحلول الناجعة والكفيلة بحل هذه المشكلة والتقليل من أخطارها وأثارها.

ولقد تم تقسيم محتوى الدراسة إلى العناصر التالية:

- 1- أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري :-
- 2- أسباب هجرة العمالة للقطاع الفلاحي :-
- 3- انعكاسات هجرة العمالة على القطاع الفلاحي الجزائري :-
- 4- الحلول الممكنة لمشكل هجرة العمالة :-

1- أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري :-**1-1. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي:**

يلاحظ من خلال الجدول رقم 1- أن قيمة الناتج الزراعي عرفت ارتفاعا كبيرا حيث ارتفع من 338.2 مليار دج سنة 1999 إلى 2140.3 مليار دج سنة 2016 ، كما أن الناتج الداخلي الخام قد عرف هو الآخر ارتفاعا كبيرا ، حيث ارتفع من 2802.1 مليار دج سنة 1999 إلى 17406.8 مليار دج سنة 2016 ، وهو ما يعني أن زيادة الناتج الداخلي الخام كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الفلاحي، وهذا يرجع إلى التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكر كبير في هذه الزيادة في الناتج الداخلي الخام، على اعتبار أن أغلب الإيرادات العمومية تأتي من الجباية البترولية، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الناتج الفلاحي خلال هذه الفترة هو ارجع بالدرجة الأولى إلى الإجراءات المتخذة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الفلاحة والريفيّة، وهذا بسبب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع وزيادة حجم الدعم الموجه لمعظم الفروع الفلاحية.¹ أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام فقد انخفضت من 12.07 % سنة 1999 إلى 8.77 % سنة 2013، وهي نسب ضعيفة جدا لا تعكس أهمية ودور القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا يرجع إلى عد مواكبة الإنتاج الفلاحي وأسعار المواد الفلاحية لتطور الحاصل في القطاعات الأخرى، غير أنها عاودت الارتفاع بعد ذلك لتعود إلى معدلاتها المعتادة حيث حققت سنة 2016 نسبة 12.3%.

1-2. مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

من خلال بيانات الجدول رقم 2- يتضح أن مساهمة قطاع الفلاح في العمالة قد عرفت انخفاضا متتاليا وسريعا خلال الفترة 2000-2016 حيث وبعد أن كانت تسجل قيمة 23.8% سنة 2000 انخفضت إلى أقل من نصف هذه النسبة سنة 2011 أن قدرة نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في العمالة ب 10.77% لتواصل سلسلة انخفاضها بعد ذلك مسجلة نسبة 7.97% في نهاية الفترة سنة 2016.

ويعود السبب الاساسي لهذا الانخفاض في انتقال قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفيّة نحو المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف العمالة وهذا غير مرغوب فيه، باعتبار أنه قطاع غير منتج للثروة².

ومن خلال بيانات الجدول رقم 2 نلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع عدد العمال الفلاحين إلا أن نسبة من عدد العمالة الكمية أخذ في التراجع. وهذا رغم الاجراءات والتحفيزات التي وفرت من أجل جعل الظروف المناسبة لتوسع الرأسي والأفقّي، من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الأفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الفلاحي. غير أنه من جهة ثانية نجد أن جزءا كبيرا من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة، مما ينج عنه عدم الاستقرار وهو ما يؤدي إلى هروب العديد من إلى العمال في القطاعات الأكثر استقرارا وأجرا³.

1-3. مساهمة القطاع الزراعي في تنمية القطاع الصناعي:

إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج وما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، فهي تلعب دورا هاما في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وخصوصا في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيرا خاصة وأنها تمثل جزءا هاما من الصناعة في أول مراحل التصنيع. ومن بين

المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع؛

كل الصناعة الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين والنقل والتحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معا، وتبعاً لشروط مضبوطة ودقيقة للمحافظة على صنف وخصائص المادة الغذائية. ويبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي،

بالنسبة للجزائر فإنها تتوفر على جميع مرتكزات إقامة ونمو وتطور الصناعات الغذائية. فمن جهته لعب القطاع الخاص منذ (1990) الدور الأساسي في تنمية وتطوير مثل هذه الصناعات، كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية، ومن جهة أخرى ساهمت بصورة مباشرة في إنشاء الكثير من الصناعات الغذائية، وخصوصاً في مرحلة ما قبل التسعينيات. ومن أهم الصناعات نذكر: صناعات الحبوب، صناعة الزيوت، صناعة الألبان، صناعة المعلبات الغذائية، صناعة الثمر⁴.

ومن خلال الجدول رقم 3- نلاحظ أن القطاع الفلاحي في الجزائر قد= تراجعت قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمعظم السلع الغذائية والاستهلاكية.

1-4. مساهمة القطاع الزراعي في تنويع المبادلات التجارية:

الميزان التجاري الزراعي الجزائري في حالة عجز حاد طوال فترة الدراسة، وهو في -100872.0 مليون دج سنة 2001 ثم ليصل إلى 420597,50 سنة 2016 هذا العجز إلى ضعف الصادرات الزراعية الجزائرية مقابل الحجم الكبير للواردات من المنتجات الزراعية، ويرجع ذلك إلى عدم الاكتفاء في بعض المنتجات الزراعية الأساسية على غرار الحبوب ومشتقاتها وبعض أنواع الباقوليات، إذ تعتبر جملة المشاكل الخاصة بالقطاع والتي أثرت على الإنتاج الزراعي والوصول به إلى نقطة الاكتفاء الذاتي حاجزا أمام توازن الميزان التجاري الزراعي ولما لا تحقيق فائضا فيه. بالإضافة إلى فتح باب الإستيراد على جميع أنواع المنتجات الزراعية بما فيها المتاحة وطنيا، ما أثر على تنافسية المنتجات المحلية ونقص الطلب عليها ما أثر على الكميات المنتجة محليا، هذا ما جعل الجزائر تتجه نحو سياسة إلغاء وتسقيف إستيراد بعض المنتجات الزراعية إعتبارا من سنة 2015 ، وهذا ما لاحظناه من خلال سنة 2016 حيث إنخفضت على المنتجات الزراعية الجزائرية ما سوف يشجع بدوره الإنتاج المحلي وترقيته والتوجه به نحو الأسواق الدولية

2- أسباب هجرة العمالة للقطاع الفلاحي :-

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت ومازالت توجد في كل زمان ومكان ، فهي حركة طبيعية تمتد في العادة من المناطق التي تقل فيها فرص العمل والدخل إلى المناطق الأحسن ظرفا والأيسر حالا وتمثل عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية وعاملا له فعاليته في تغير تركيبة السكان⁵.

يواجه قطاع الزراعة في الجزائر هجرة غير مسبوقه لليد العاملة، ما يؤرق المستثمرين وحتى المزارعين الصغار من تعرض القطاع لأزمة حقيقية بينما تراهن عليه الحكومة في إنعاش الاقتصاد المحلي، الذي لا يزال يعاني من تبعات انهيار أسعار النفط قبل سنوات قليلة. فحسب الأرقام الصادرة عن الديوان الجزائري للإحصائيات، فإن قطاع الزراعة يُشغل حاليا حوالي 950 ألف شخص، ما يمثل 7.1% من اليد العاملة في الدولة، مقابل 1.1 مليون نهاية عام 2016، و 2.5 مليون عامل في 2013⁶.

ويبلغ العجز الذي سجله قطاع الزراعة بداية هذا العام حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري قرابة مليون فرصة عمل، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرين (المزارع) على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم زراعي حيث غرس المحصول وحصاده.

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن العجز يرتفع في الحقيقة عن التقديرات الحكومية بحوالي 150 ألف فرصة عمل في موسم الحصاد، مشيرا إلى أن موسم جني القمح الماضي شهد تأخرا في الحصاد لنقص اليد العاملة، ما أدى إلى ضياع حوالي 10% من القمح. وحسب التوزيع الجغرافي فإن محافظات شرق الجزائر هي الأكثر تضرراً من نقص اليد العاملة في قطاع الفلاحة بحكم الطبيعة الزراعية للشاقة الشرقي للجزائر، تليها منطقة الجنوب التي أصبح كبار المزارعين فيها يعانون في بداية كل موسم حصاد في إيجاد عمال يتكفلون بعملية قطف التمر ووضعه في الصناديق تحسبا لتسويقه، ما كلف بقاء التمر في النخل وتلفه.⁷

وهناك العديد من الأسباب التي دفعت عمال القطاع الزراعي إلى الهجرة والانتقال إلى القطاعات الأخرى كالصناعة والبناء والخدمات... الخ وخاصة الشباب منهم ولعل من أبرز الأسباب هذه الهجرة تتمثل في:

2-1. الهجرة الريفية والانتقال من الريف إلى المدينة:

لقد عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة الريفية منذ القدم وقبل الاستعمار حيث كانت بمعدلات متدنية ومقبولة غير أنها بدأت تعرف ارتفاع كبير وخاصة مع بداية سنوات التسعينات أين عرفت الجزائر أزمة أمنية حادة والمعروفة بالعيشية السوداء والتي آلت بضلالها على سكان الأرياف حيث نتج عنها انعدام الأمن وانتشار الخوف وعمليات القتل والسرقات وتخريب الممتلكات ونهب الأراضي الزراعية مما أجبر العديد من سكان الأرياف والقرى على هجرة مساكنهم والاتجاه نحو المدن التي كانت الأزمة خلالها أقل وطأ.

ومع حلول تسعينيات دخلت الجزائر مرحلة جديدة، فقد تخلت عن القرن النهج الاشتراكي كلبية، فكانت نتيجة هذا التحول أن تخلت الدولة عن الاقتصاد، فكان أن خصصت الكثير من المؤسسات العمومية وغلق الكثير منها مع التقليل من عدد العاملين في المؤسسات التي تعاني من التضخم. وفي مقابل ذلك توسيع تجربة الاستصلاح وابتخاذ تقنية الامتياز وإعادة الممتلكات المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى أصحابها الأصليين وفي مقابل ذلك صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الاجتماعي والاقتصادية الحادة في مجالات التشغيل والسكن ومرافق الاستعمال بشكل عام.⁸

ولقد تزامن كل هذا مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة. كما كانت للظروف الأمنية غير المواتية بالريف خصوصا عاملا مساعدا على الهجرة نحو المدن. غير أن مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عن المخطط الوطني التنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنة 2000 في ظل الاستقرار الحاصل سيشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، وسوف يساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي. وذلك من خلال تجنب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال الزراعي وتجنب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وانهاج بدلا من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج والتصنيع والإعداد للتسويق على مستوى القرى والأرياف.⁹

2-2. ضعف الأجور وغياب التأمين:

أن السبب الرئيسي للنفور من هذا القطاع يكمن في سوء ظروف العمل فيه، و غياب كلي للإمميزات و الحقوق، خصوصا وأن معظم الفلاحين لا يقدمون أي عقود لعمالهم و لا يضمنون حتى التسجيل في الضمان الاجتماعي، ناهيك على أن القطاع غير مستقر و لا يضمن مناصب عمل قارة حيث برر أغلبية الشباب عدم توجههم إلى قطاع الفلاحة بالأجور الزهيدة وغياب التأمين الصحي، إلى جانب كون النشاط الفلاحي موسميا إذ لا يستمر لأكثر من ثلاثة أشهر في أغلب الأحيان، لذلك فهم يبحثون عن عمل دائم يضمن لهم تأميننا صحيا.

إن العمال في القطاع الزراعي ومن مقارنة أوضاعهم بالعمال في القطاعات الأخرى يجدون بأنهم في حال أفضل من حيث قيمة الأجر والحصول على التأمين والمشاركة في التعويضات بالإضافة إلى حصولهم على منحة التقاعد وهذا كله ظل غائبا لحد الساعة في القطاع الفلاحي في الجزائر ومن جهة أخرى فالعمل في القطاع الفلاحي معظمهم عمل موسمي وبتالي يجد الفلاحون فسه عاطلا عن العمل لمدة تزيد عن نصف سنة مما يضطره إلى البحث عن عمل آخر في هذه الفترة هذه الأسباب كلها تجعل من الفلاحين ينقطعون في العمل في الأراضي الفلاحية والمستثمرات وينتقلون إلى العمل في الإدارات والمصانع ربما تكون عمل ليس في تخصصهم ولا في مجال اهتماماتهم لكنهم يفضلونهم عن أعمال الفلاح بسبب أنه عمل دائم ومستقر من جهة وبسبب العوائد المالية التي يجنونها والتي هي مفقودة في القطاع الفلاحي

2-3. سياسات التمويل لإنشاء المؤسسات المصغرة:

إن الحديث عن بداية التمويل المصغر في الجزائر تعود إلى سنة 1996 حيث كانت الدولة تحاول خلق فرص عمل للتقليل من نسبة البطالة المتزايدة، وذلك باتباعها لبرامج موجهة إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل يعتمد في الأساس على المؤسسة المصغرة، ليطم اقتراح برنامج جديد متمم وموسع لمسار مكافحة البطالة ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر بنسبة فائدة محسنة (2%) والذي شرعت الدولة في تطبيقه ابتداء من شهر جويلية 1999 وهناك العديد من الأجهزة التي تسهر على تطبيق هذا النظام وتتمثل في:

2-3-1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها ويكون مقرها الجزائر العاصمة؛ بحيث يكون لها فروعاً على المستوى المحلي ولقد أولكت إليها المهام التالية(10):

تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

✓ تقديم القروض بدون فائدة.

✓ تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

✓ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من خدمات جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

إن نشاط الوكالة يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه إلى الأفراد العاطلين عن العمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، وتعتمد الوكالة في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي.

2-3-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG): هي هيئة وطنية ذات طابع خاص استحدثت عام 1996، وأنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 295/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والذي عرفها على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع هذه الهيئة لسلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن المتابعة العملية لجميع نشاطاتها(11).

ويتم منح التمويل من طرف الوكالة وفق الاشكال الثلاثة التالية(12):

أولاً: التمويل الخاص: في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكاً كلياً لصاحبها، وتساهم وكالة ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية.

ثانياً: التمويل الشائ: في هذه الحالة يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون الهيكل المالي من الشكل التالي:

ثالثا: التمويل الثلاثي: في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه، وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي للمساهمات المختلفة المشكلة للاستثمار الإجمالي في حالة التمويل الثلاثي:

2-3-3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية.

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص و ت ب) بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين- منسطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معدّات مخصصة لهذا الشأن ، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية

- أكثر من 11.583 بطّالا تمّ تكوينهم من طرف المستشارتين - المنسطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل
- أكثر من 2.311 بطّالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصنّعة
- أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لإكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية

- منذ سنة 2004 ، و بتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تمّ تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسّسات المدججة في إجراءات ترقية التشغيل

2-3-4- صندوق الزكاة: هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.

ويتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية(13):

- **اللجنة القاعدية:** وتكون على مستوى كل دائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى الدائرة.
- **اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى الولاية وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية وهذا بعد القرار الابتدائي من اللجنة القاعدية .

- **اللجنة الوطنية:** وتتكون من المجلس الأعلى لصندوق الزكاة والذي يضم مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، وتعمل هذه اللجان على إعداد التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام حول إيرادات الزكاة وقنوات صرفها بالإضافة إلى نشرية الصندوق التي تعتبر كأداة إعلامية توضع في متناول الجهات والأفراد.

ويتم صرف أموال الزكاة على الفقراء بناء على المداورات النهائية للجنة الولائية، وتصرف أموال الزكاة في قناتين:

- ✓ **قناة استهلاك للعائلات الفقيرة:** وذلك بإعطاء مبلغا من المال سنويا أو سداسيا أو ثلاثيا وهذا حسب الأولوية يكون موجه للاستهلاك.

- ✓ **قناة الاستثمار لصالح الفقراء:** حيث يخصص جزء من أموال الزكاة للاستثمار وذلك إما باستخدام طريقة القرض الحسن؛ والذي يعتبر من أهم الصيغ التي يتعامل بها في استثمار أموال الزكاة، أو مساعدة المؤسسات الغرامة أو المشاركة، أو التأجير أو المضاربة أو وقف أموال الزكاة على الفقراء.

وتصرف أموال الزكاة حسب الحالات التالية(14):

أ. الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيدلة الولاية 5 مليون دينار جزائري: 87.5% توزع على الفقراء والمساكين. 12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاط الصندوق.

ب. الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيدلة الولاية 5 مليون دينار جزائري: 50% توزع لصالح الفقراء، 37.5% توزع على شكل قروض حسنة على القادرين على العمل، 12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاط الصندوق.

أن "الحكومة شاركت من حيث لا تدري في ارتفاع العجز في اليد العاملة في قطاع الفلاحة، بعد إطلاقها لبرنامج دعم وتشغيل الشباب، حيث سهلت على الشباب الحصول على قروض لإنشاء شركات صغيرة دون مراعاة الطابع الجغرافي ولا التكوين الدراسي والمهني للشباب وبالتالي أصبح الشباب يفضل الحصول على قروض بنكية طويلة الأمد عوض دخول الحقول والمزارع." هذه الأخيرة التي تسببت في عزوف الشباب عن خدمة الأرض وإحداث نقص لم تستطع تغطيته عملية المكننة التي تسير بخطوات بطيئة، مشيرا إلى وجود صعوبة في تأمين اليد العاملة التي باتت تؤثر سلبا على مستقبل القطاع الفلاحي بجمرة الإنتاج، الشاب أصبح يفضل الحصول على قرض لشراء سيارة أو شاحنة صغيرة وممارسة نشاط نقل السلع فهذه التحفيزات الممنوحة من قبل الدولة للشباب أبعدت اهتمامهم بالقطاع الفلاحي والنشاطات التي تتطلب مجهود بدني، والمسألة ليست مشكلة تكوين، حيث أن وفرة الإنتاج وتطوره تتطلب اجتماع ثلاثة عناصر ضرورية: أولا توفر الأرض ثم الماء واليد العاملة التي تنتج، أما إذا غاب أحد هذه العوامل فلا يمكن الحديث عن وفرة الإنتاج أو تحقيق الاكتفاء.

2-4. تغيير طموحات الشباب ومعايير اختيار المهن:

تعرف الجزائر ظاهرة تهرب غالبية الشباب من احتراف المهن اليدوية والتقليدية، إذ يعتبرونها لا تناسب العصر ولا تلي طموحاتهم أولا أو رغبات الأهل في بلوغ مكانة اجتماعية مرموقة ثانيا، وذلك رغم معاناة شريحة واسعة منهم من البطالة، فيما تعاني المهن اليدوية نقصا حادا في اليد العاملة ولم تعد معايير اختيار مهنة المستقبل واضحة للشباب اليوم، فلا يكفي المردود المادي والعائد الاقتصادي لتحديد مدى حجم الإقبال على مهنة معينة، إذ يلعب كل من العامل الاجتماعي والمستوى التعليمي والطموح معيارا أساسيا في هذا الاختيار، وغالبا ما تكون المهن اليدوية في نهاية سلم الأولويات بالنسبة إلى الجيل الجديد.

ويتجنب قطاع عريض من الشباب مهنا معينة من باب الحفاظ على المظهر الاجتماعي، فهناك إهمال واضح للمهن الحرفية واليدوية على أهميتها، بداية من برنامج التعليم الفني أو حتى من المجتمع ذاته، إلى درجة أن بعضها يوشك على الانقراض رغم عراقتها وارتباطها بالتراث المحلي، مثل صناعة السجاد والخزف والأقمشة والحلي التقليدية.

ويفضل الشباب غالبا الابتعاد عن امتحان هذه المهن نتيجة للركود الذي تعانيه أولا، ولأنها لا تمنحهم المكانة الاجتماعية التي يتطلعون إليها ثانيا، ولا سيما الأكبر سنا، إن الجيل الجديد يميل إلى الكسل ويبحث عن مهن مريحة لا تتطلب مجهودا كبيرا، وهو مهووس بالتكنولوجيا الحديثة والبرمجة وكل ما يتعلق بالأجهزة التقنية¹⁵

ومن جهة أخرى نجد كذلك من أسباب عزوف الكبير للشباب وأصحاب السواعد القوية على العمل في القطاع الفلاحي وخدمة الأرض نظرا للمشقة الكبيرة و الظروف الصعبة لهذه المهنة، حيث أن العمل يستمر لساعات يكون فيها العامل عرضة للظروف المناخية الصعبة، سواء كانت خلال الصيف أو الشتاء، إضافة إلى المجهود البدني والعضلي الذي يتطلبهما العمل في الحقول، وهي أمور لا يتحملها شباب الوقت الحالي، ما يدفع بهم للتوجه نحو مهن أخرى.

3- انعكاسات هجرة العمالة على القطاع الفلاحي الجزائري :-

ان مشكل هجرة العمالة للقطاع الزراعي لها اضرار وعواقب وخيمة على القطاع بصفة عامة سواء كانت هذه الهجرة من طرف الايدي العاملة الماهرة أو العادية ولعل من أهم هذه الانعكاسات نجد مايلي:

3-1. اتلاف المحاصيل بسبب تأخر عملية الجني:

يعتبر الانتاج الزراعي انتاج موسمي اي لكل موسم له محاصله ونتاجه الخاص بالاضافة إلى ان عملية جني المحصول تتم خلال فترة محددة حيث لايمكن جني قبلها وبتالي يتم المحصول على انتاج غير ناضج ومن الخطورة كذلك تأخير عن موعد جنيه وذلك خوفا من اتلاف هذه المحاصل مما يجعلها غير قابلة للاستهلاك، وهذا الامر الذي يعاني منه الفلاحين في ظل الهجرة والعزوف الكبير للشباب عن العمل في القطاع الفلاح وفي ع7 ملياتلا جني المحاصيل الزراعية

3-2. ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أجور العمال:

إن نقص العمالة يجبر أصحاب الاراضي الفلاحية على الرفع من اجور العمال خوفا من تأخر القيام بالأعمال الفلاحية وهذا كله راجع كما ذكرنا سابقا إلى ان الاعمال الفلاحية مرتبطة بوقت محدد لايمكن القيام به مسبقا ولا يمكن التأخر عن مواعده، إن عملية الرفع من الاجور ستعكس بصفة مباشرة على تكاليف الانتاج التي تعرف ارتفاعا هي الاخرى الامر الذي ينجر عنه ارتفاع الاسعار في الاسواق.

3-3. شيخوخة القطاع:

إن عزوف الشباب عن العمل في الاراضي الفلاحية وفي جني المحاصيل الزراعية ولجوؤهم إلى الوظائف الحكومية والى الاستفادة منى القروض الصغيرة، اجبر أصحاب المستثمرات الزراعية والاراضي الفلاحية على الاعتماد على الشيوخ والعجائز في الأعمال الفلاحية الأمر الذي له انعكاسات كبيرة على سرعة الاعمال الفلاحية التي قد تضعف ويكون اعمال اليوم الواحد تتم خلال أسبوع وهذا في ظل النقص الكبير الذي يعرفه قطاع الفلاحة في استخدام المكننة والآلات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة في مجال خدمة الارض وجني المحصول.

وتصنف هذه الأعمال بأنها شاقة ومتعبة وتتطلب جهدا عضليا وبدنيا كبيرا إضافة إلى كونها لا تتطلب شهادات ومستوى تعليميا ولا حتى تدريباً أو شهادة تأهيلية. كما تعاني قطاعات مثل الفلاحة خاصة في مواسم الجني من نقص بل ندرة في اليد العاملة.

ويعتبر متابعون أن لجوء أصحاب المزارع والمشاريع الفلاحية إلى العنصر النسائي للقيام بأعمال جني المحاصيل، أو قبل ذلك في القيام بأعمال متنوعة مثل إزالة الأعشاب الطفيلية والزراعة، هو الحل المتاح للتعامل مع مشكلة عزوف الشباب عن القيام بهذه الأعمال لأنهم يرون شاقة ومرهقة أو لكونهم يريدون أعمالا ووظائف مستقرة وكما يسمونها إذ يعتبرونها أعمالا موسمية توفر أجرا متدنيا. ورغم أن الأجر الفلاحي للشباب أرفع مما هو مخصص للنساء إلا أن القطاع لا يزال يعاني من عزوف الشباب عنه.

4- الحلول الممكنة لمشكل هجرة العمالة :-

4-1. مكننة القطاع:

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي. وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاح بشكل يكاد يكون مستمرا فإن أسبابها هي التي اختلفت. لقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات، أي في ظل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية. وحتى ما كان يحصل عليه القطاع الإشتراكي كان عرضه للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على من الكميات المعروضة للبيع.

يتضح من الشكل البياني رقم- 1- أن درجة الاعتماد على الجارات والحاصدات في الجزائر ضعيفة إذا ما قورنت مع العراق مصر ولبنان، وضعيفة جدا بالمقارنة مع دول متوسطة أخرى ممثلة في إسبانيا وفرنسا. يمكن أن نفسر الضعف في الاعتماد على الجارات والحاصدات في الجزائر بضعف قدرة الفلاح على اقتناء هذه الآلات، وهو يلجأ غالبا لكرائها في أوقات الحرث والحصاد، ما يتسبب بشكل عام في تأخر عملية الزرع والحصاد عن فترتا المثلى وبالتالي تتأثر المردودية الفلاحية بشكل سلبي، ونشير أن نوعية المكننة المتاحة من حيث كونها قديمة أم حديثة يمكن أن تؤثر سلبا على مردود الفلاح وعلى تأديته للعمليات الفلاحية في الوقت وبالكم المناسبين.¹⁶

الواقع أن هذا الاتجاه المتناقض في استعمال الآلات والأسمدة والذي بدأ يزداد عمقا ابتداء من التسعينات وهي فترة التحرر الإقتصادي وما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة وتحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية. هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة ومعدات فلاحي نتيجة للقفزة الهائلة في هذه الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير وخلق الحافز للعمل الفلاحي وذلك بوضع استراتيجية تحفيزية وتدعيمية أحيانا وحمائية أحيانا أخرى ولكن بطرق وميكانيزمات شفافة تتلائم واقتصاد السوق من جهة ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمردودية من جهة أخرى.¹⁷

4-2. تحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي بالنسبة للعمال:

إن تحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي سيكون له أثر كبير في إقبال العمال عليه والحد من ظاهرة الهجرة التي يعرفها القطاع، ذلك لأن أغلب العمال كان دافعهم من هجرة العمل في القطاع الفلاحي هو تحسين ظروف عملهم من خلال الانتقال إلى القطاع الصناعي والخدمات والوظائف، فمن جهة نجده عمال موسمي ليس له عمل مستقر ربما يعمل لمدة أربعة أو ستة أشهر على الأكثر في السنة وباقي السنة فهو عاطل عن العمل أو يبحث عن عمل آخر ومن جهة أخرى فالأجور تكون متدنية وخاصة عند وفرة اليد العاملة مما لا يمكن للعامل البسيط أن يوفر قوته وقوت عياله، ضف إلى ذلك مشكل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وما يترتب عليه من فقدان سنوات عمله بدون أن تحتسب في منحة التقاعد التي أصلا لا يمكنه من الحصول عليه.

لدى فإن أول خطوة في سبيل محاربة ظاهرة هجرة العمال للعمل الفلاحي هو توفير لهم محفزات وظروف عمل ممتلئة لما يجدونه في القطاعات الأخرى التي تستقطبهم.

إذن على السلطات الجزائرية والتي هي في الأصل تراهن على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات أن تهتم وبشكل أكبر باليد العاملة في هذا القطاع حيث أنه لا يمكن تحقيق إنتاج وفير ومردودية كبيرة دون أن تكون هناك يد عاملة قوية وماهرة وقادرة على العمل والإنتاج، حيث أنه حتى وفي ظل توفر الآلات الحديثة فإنه تبقى هناك مكانة هامة لليد العاملة.

4-3. استقطاب العمالة الأجنبية:

إن من بين الحلول التي تبقى قائمة ويمكنها من التقليل من مشكل قلة اليد العاملة في القطاع الفلاحي هو استقطاب والاستعانة بالعمالة الأجنبية والتي يمكنها حل محل العامل المحلي في ظل استصغاره للعمل في القطاع الفلاحي، حيث أنه هناك من العمالة الأجنبية ما هي في حاجة هذا العمل. ويتم هذه العمل عن طريق:

- بأن تمنح الدولة التراخيص لأصحاب المصانع والمستثمرات لجلب اليد العاملة الأجنبية بشكل قانوني بمنحهم تأشيرة صالحة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد،
- فتح شركات أو مؤسسات تتكفل بتأمين اليد العاملة من داخل أو خارج الوطن لصالح المصانع والشركات وورشات البناء والمستثمرات الفلاحية حسب الاحتياج، فهذا يكفل التعامل القانوني والمنظم وفق عقود واتفاقيات لفترة زمنية محددة، ولما يتوقف نشاط مستثمرة أو مصنع معين يتم توجيه العمال لمصنع آخر حسب الطلب.

خلاصة

إن الجزائر وفي الوقت الحالي تمر بظاهرة خطيرة وجديدة لم تكن معروفة من قبل وهي ظاهرة هجرة اليد العاملة للعمل في القطاع الفلاحي، في الوقت الذي تراه في الجزائر على القطاع الفلاحي ليكون بديل للقطاع المحروقات وليكون المصدر الأول للدخل، هذا الأمر الذي يعاني منه الفلاحين عند حلول كل وقت جني الثمار مما يضعهم في مأزق شديد مخافة إتلاف المحاصيل الزراعية التي لا يمكن من أن تستمر بقاءها في الأشجار إلى وقت إضافي. ومن خلال ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ساهمت العديد من الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في ظهور وتفاقم ظاهرة هجرة اليد العاملة للقطاع الفلاحي.
- تعتبر الهجرة الريفية والانتقال أصحاب الأرياف إلى العيش والسكن في المدينة من أول بوادر ظهور هذه الأزمة والسبب الذي فاقمها هو الأزمة الامنية التي عرفتها الجزائر في التسعينات.
- حاولت الجزائر محاربة ظاهرة البطالة باستخدام آلية التمويل المصغر لإنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة الخاصة غير أن هذه السياسة أثرت سلبا على القطاع الفلاحي حيث لجأ الشباب إلى الاستفادة من هذه القروض في اقتناء شاحنات النقل والاستثمار في المشاريع المصغرة الخاصة وهجروا العمل في الأراضي والقطاع الفلاحي.
- ساهمت الظروف السيئة للعمل في القطاع الفلاحي من تدني الأجور وغياب التأمين والضمان الاجتماعي ومشكل العمل الموسمي في تفاقم الأزمة ولجوء عمال القطاع الفلاحي إلى البحث عن عمل مستقر في القطاعات الأخرى.
- إن نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي سيكون له آثار سلبية كبيرة على إنتاج القطاع من حيث الكمية ومن حيث المردودية وارتفاع تكاليفه بالإضافة إلى شيخوخة القطاع حيث أصبح يستقطب العمال الأكبر سنا.
- ولعل من أهم الاقتراحات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة نجد:
- مكنته القطاع واعتماد الآلات الحديثة وتكنولوجيا والتي من شأنها ان تقلل من الحاجة إلى اليد العاملة.
- تحسين ظروف العمال في القطاع الفلاحي من حيث الأجور والاستفادة من التأمين والتعويضات والتقاعد.
- اللجوء إلى العمالة الأجنبية القادرة على العمل في القطاع الفلاحي والحل محل العمالة المحلية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول 1- مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

الوحدة: مليار دينار

السنة	1999	2000	2004	2009	2013	2014	2016
الناتج المحلي الاجمالي	2802.1	4123.5	8551.8	10017.5	162085.7	19344.4	17406.8
الانتاج الزراعي	338.2	246.2	708.1	931.3	1421.7	24081	2140.3
نسبة المساهمة %	12.07	8.39	8.28	9.29	8.77	12.44	12.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الجدول 2- مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القوى العاملة

السنة	2000	2004	2009	2011	2013	2014	2016
القوى العاملة الكلية	4878	5976	9472	9599	10788	10239	10845

القوى العاملة في الزراعة	1185	1617	1242	1034	1141	899	865
نسبة المساهمة %	23.8	27.05	13.11	10.77	10.57	8.78	7.97

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الجدول 3- نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة 1980-2012

السنة	الحبوب	القمح	الذرة	البقوليات	السكر	الزيوت والشحوم
1980	41,99	79.00	1.37	41.28	1.21	/
2011	32	33.5	0.00	27.7	0.00	13.33
2012	39.3	40.4	0.1	29	0.00	8.4

المصدر: عماري زهير، القطاع الفلاحي بين الامكانيات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي.. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، 23-24 الملتقى الدولي حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص4

الجدول 4- تكوين الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2001-2016

السنة	2001	2004	2009	2013	2014	2016
الصادرات الزراعية	1776.40	2600.00	2919.50	4981.90	4571.70	6053.20
الواردات الزراعية	102648.4	154946.10	242701.20	368661.20	401724.70	426650.70
الرصيد	(100872.0)	(152346,10)	(239781,70)	(363679,30)	(97153,00)	(420597,50)

Source -:ONS, UEVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A

2012U, Collections Statistiques N° 182, Série E : Statistiques Economiques N° 75, Algérie, 2014, P 99.

-ONS, UEVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2005 A 2015U،

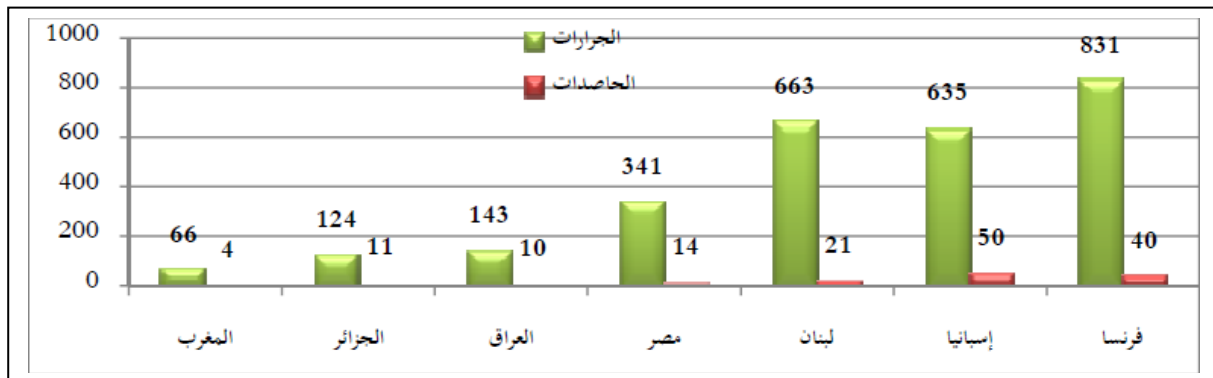
Collections Statistiques N° 201, Série E : Statistiques Economiques N° 88, Algérie, 2016, P 97.

-ONS, UEVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2011 A 2016U،

Collections Statistiques N° 205, Série E : Statistiques Economiques N° 92, Algérie, 2017, P 65.

الشكل 1- عدد الجرارات والحاصدات لكل 100 كلم² من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر وبعض الدول العربية

لسنة 2014



المصدر: زين العابدين طويجيني، نسبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقييمية لإمكانياته البحثية والبحثة ولأداه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تيندوف، المجلد 3، العدد 1، 2-2015، ص 219.

الإحالات والمراجع :

- ¹ عماري سفيان، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، جامعة قالمة، 2015، ص 163.
- ² عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي .. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 5.
- ³ لعفيفي دراجي، القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر : واقع وتحديات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2016، ص 187.
- ⁴ فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي - دراسة حالة الجزائر-، أطروحو دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 108.
- ⁵ لشخب جميلة، شنافي ليندة، الهجرة الداخلية في الجزائر "دراسة تحليلية للهجرة الداخلية في ولاية خنشلة 2005-2015، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 31، 2017 ص 686.
- ⁶ <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness>
- ⁷ <https://www.echoroukonline.com>
- ⁸ شيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، أطروحة دكتوراه، علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 2008، ص 220.
- ⁹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، 2015، ص 341.
- ¹⁰ سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27/28/29 جوان 2013، ص 8.
- ¹¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96-295، الصادر في 24 ربيع الأول 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996.
- ¹² سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن - دراسة تقييمية-، المؤتمر الدولي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 11/10/9 أكتوبر 2011، ص 3.
- ¹³ مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27/28/29 جوان 2013، ص 6.
- ¹⁴ وهيبه اليازيد، دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27/28/29 جوان 2013، ص 4.
- ¹⁵ <https://alarab.co.uk/>
- ¹⁶ زين العابدين طويجيني، نسبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقييمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثة ولأداه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تيندوف، المجلد 3، العدد 1، 2-2015، ص 219.
- ¹⁷ وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 200-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014، ص 112.